مدرسة cours.dz cours.dz
مقابل محطة طرام حي 8 ماي 45 باب الزوار 0778970860 /// 0552532156

ملخص الاقتصاد والمناجمنت BAC2020

الأستاذ بقباقي رابح

1) تعريف المبادلة :

المبادلة هي عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء آخر حيث يرتبط بين منتج السلعة ومستهلكها.

2) أشكال المبادلة :

أ – المقايضة :

* تعريف المقايضة : المقايضة هي أول شكل من أشكال المبادلة، وهي تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة أو سلعة بخدمة وذلك دون استخدام النقود.

* عيوب المقايضة :

1- صعوبة إيجاد شخصين يرغب كل منهما في سلعة الآخر.
2- صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة مثل الماشية.
3- صعوبة وجود معدل موحد للتبادل بين سلعة وأخرى.
4- صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع.
5- المقايضة لا تسمح بالادخار وذلك لأن المخزون السلعي يتطلب تكلفة لتخزينه.

ب – المبادلة بواسطة النقود :

1 – تعريف النقود : يمكن تعريف النقود أنها " النقود هي كل ما تفعله النقود " وهذا يعني أي وسط يمكن أن يصبح نقود بحيث يكون قادرا على القيام بوظائف النقود.

2) خصائص النقود :

للنقود عدة خصائص نذكرها فيما يلي :

1- تمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع.
2- لا تبلى بسهولة أي لا تتلف نتيجة تداولها.
3- أن تكون نادرة نسبيا.
4- أن تكون وحدتها متماثلة.
5- أن تكون سهلة الحمل والاحتفاظ بها.
6- أن تكون قابلة للتجزئة دون انخفاض قيمتها.
7- أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها.

للنقود وظائف متعددة نوجزها فيما يلي :

3) وظائف النقود :

- وسيط المبادلة : النقود هي وسيلة مستخدمة للحصول على السلع والخدمات.
- مقياس للقيمة : النقود تستعمل لقياس قيمة السلع والخدمات.
- مستودع (مخزن) للقيم : تتميز النقود المعاصرة بخفة وزنها وسهولة حفظها، كما أنها تجنب حائزها تكاليف التخزين والتلف.
- وسيلة للمدفوعات الآجلة : تستخدم النقود كأداة لتسديد كافة الالتزامات (تدفع جميع المستحقات في المستقبل).

4) أشكال النقود :

– النقود المعدنية : النقود المعدنية هي تلك النقود المطبوعة من المعدن كالذهب والفضة أو البرونز وللنقود المعدنية شكلان هما :

- نقود معدنية كاملة وفيها تتعادل قيمتها القانونية مع قيمتها كالمعدن.
- نقود معدنية مساعدة وفيها تتفوق قيمتها القانونية على قيمة المعدن.

– النقود الورقية : هي نقود قانونية (إلزامية) يصدرها البنك المركزي حيث أن الدولة تلزم الأشخاص بقبولها دون أن يكون لهم الحق في تحويلها إلى ذهب.

– النقود المصرفية : هي نقود يصدرها البنك التجاري وهي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في البنك وتستعمل الصكوك في تداول هذا النوع من النقود.

- النقود الإلكترونية : وهي عبارة عن أرصدة نقدية مسبقة الدفع مسجلة على بطاقات إلكترونية تسمح بالتمويل عن بعد بواسطة شبكة الانترنت.

– البطاقات الائتمانية : هذه البطاقة يصدرها البنك التجاري لا يشترط أن يكون لحامل هذه البطاقة رصيد دائن في هذا المصرف.

5) إصدار النقود :

- إصدار النقود الورقية والمعدنية يعود للدولة وحدها حق إصدارها.
- إصدار النقود المصرفية والالكترونية وبطاقات الائتمان تصدرها البنوك التجارية.

6) الكتلة النقدية :

- تعريف الكتلة النقدية : هي مجموعة من الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين.

- مكونات الكتلة النقدية : تتكون الكتلة النقدية من :

- النقود القانونية : تشمل الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة.
- النقود الائتمانية : تشمل النقود المصرفية والالكترونية وبطاقات الائتمان.

الوحدة (02) : السوق والأسعار

1) تعريف السوق :

هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل سلعة أو خدمة معينة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق وسطاء.



2) أنواع السوق :

* **سوق السلع والخدمات** : يُقصد به المكان الذي يلتقي فيه عارضو هذه السلعة مع طالبيها مثل سوق النفط سوق السيارات، سوق خدمات النقل الجوي،... الخ.

* **سوق العمل** : هو المكان الذي يلتقي فيه عارضوا خدمة العمل (الأفراد الذين هم في السن القانوني للعمل) مع طالبي خدمة العمل (المؤسسات، الإدارات،،... الخ).

* **سوق الأوراق المالية** : وهو عبارة عن مكان يلتقي فيه البائعون والمشترون لنوع معين من الأوراق المالية (أسهم وسندات).

3) أشكال السوق :

يُمكن التمييز بين سوق المنافسة الكاملة وسوق المنافسة غير الكاملة.

* **المنافسة الكاملة أو التامة :**

- وجود عدد كبير جدا من البائعين والمشترين لنفس السلعة.
- صِغر حجم عرض كل بائع وصِغر حجم طلب كل مشتري .
- المعرفة التامة بظروف السوق.
- حرية الدخول والخروج من السوق

* **المنافسة غير الكاملة** : للمنافسة غير الكاملة ثلاثة أشكال هي :

أ – المنافسة الاحتكارية : تتميز المنافسة الاحتكارية بما يلي :

- وجود عدد من البائعين والمشترين.
- وجود سلع غير متجانسة وأسعار مختلفة.
- عدم المعرفة التامة بظروف السوق.

ب – احتكار القلة : يتميز سوق احتكار القلة بما يلي :

- وجود عدد قليل من البائعين والمشترين.
- وجود سلعة متشابهة وغير متجانسة وأسعار مختلفة.
- كل بائع على علم بردّ فعل باقي البائعين وكذلك كلّ مشتري.

ج – الاحتكار : وهو السوق التي يكون فيه بائع واحد يتحكم في عرض السلعة وسعرها أو يكون فيهمشتري يتحكم في طلب السلعة وسعرها الأسعار.

4) تعريف السعر :

يعرف سعر سلعة (خدمة) معينة بأنه التعبير النقدي عن قيمة هذه السلعة (الخدمة).

5) العناصر المحددة للسعر :

أولا : الطلب

أ – تعريف الطلب: الطلب هو الكمية المطلوبة من سلعة ما عند سعر معين في فترة معينة.

ب – قانون الطلب :

يعبر قانون الطلب عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها.

ج – العوامل المؤثرة في الطلب :

- سعر سلعة معينة.
- أسعار السلع الأخرى.
- الدخل النقدي للمستهلك.
- الأوضاع الاجتماعية والثقافة والعادات والتقاليد.

د – مرونة الطلب : يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لمرونة الطلب :

أ) – مرونة الطلب السعرية : هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها وتحسب كما يلي :

(كمية المقارنة – كمية الأساس) ÷ كمية الأساس

مرونة الطلب السعرية = ――――――――

(سعر المقارنة – سعر الأساس) ÷ سعر الأساس

ب) – مرونة الطلب التقاطعية :

(كمية المقارنة – كمية الأساس) ÷ كمية الأساس لسلعة x

مرونة الطلب التقاطعية = ――――――――

(سعر المقارنة – سعر الأساس) ÷ سعر الأساس لسلعة Y

ج) – مرونة الطلب الداخلية : هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغيير الذي يطرأ على الدخل النقدي للمستهلك.

مرونة الطلب الدخلية = [(كمية المقارنة – كمية الأساس) ÷ كمية الأساس] / [(دخل المقارنة – دخل الأساس) ÷ دخل الأساس]

ثانيا : العرض

أ – تعريف العرض : العرض هو الكمية المعروضة من سلعة ما عند سعر معين..

ب – قانون العرض : يعبر عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وسعرها.

ت – العوامل المؤثرة في العرض :

- سعر السلعة المعنية.
- أسعار السلع الأخرى.
- أسعار عوامل الإنتاج.
- توقعات المنتجين.

ث – مرونة العرض : هي درجة استجابة العرض على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها.

سعر التوازن هو ذلك السعر الذي يتحقق عند التعادل بين العرض والطلب.

الوحدة (03) : النـظـام المصرفـي

1) تعريف النظام المصرفي :

يُقصد بالنظام المصرفي مجموع المؤسسات التي تتعامل بالائتمان في بلد، ويختلف النظام المصرفي من بلد إلى آخر ويشتمل على : البنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، والبنك المركزي.

2) البنوك (المصرف) :

أ – تعريف البنك : هو عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل في النقود والائتمان، حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة مختلف الأفراد بغرض إعادة إقراضها.

ب – أنواع البنوك :

أولا : البنك المركزي (بنك الجزائر)

* تعريف بنك الجزائر : هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويحكمه التشريع الجاري. يقع مقرّه في مدينة الجزائر، ويمكن فتح فروعه في كل المدن. لا يتعامل مع الأفراد، هدفه الرئيسي هو خدمة الصالح الاقتصادي العام.

* مكوناته : يتولى أوامر بنك الجزائر مجلسان :

- مجلس الإدارة الذي يتولى الشؤون الإدارية للبنك ويتكون من محافظ ويساعده في ذلك ثلاثة نواب محافظ.
- مجلس النقد والقرض الذي يتولى السلطة النقدية في البلاد، يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وشخصيتين لهما خبرة في المسائل الاقتصادية والنقدية.

* وظائف بنك الجزائر : وظائف أساسية تتمثل في :

- الحق في إصدار العملة النقدية.
- يعتبر بنك البنوك ويقدم للبنوك التجارية عند الحاجة قروض مقابل فائدة.
- الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية وتعديل قوانينها الأساسية وسحب الاعتماد.
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن.
- يقوم بتسوية الحسابات بين البنوك عن طريق المقاصة.
- بنك الحكومة حيث يقوم بمختلف الأعمال المصرفية الخاصة بالإدارة الحكومية.

ثانيا : البنوك التجارية :

تعتبر البنوك التجارية أقدم مصاريف نشأة وهي أساس أي نظام مصرفي وهي تلك الصارف التي تقوم بقبول الودائع من الأفراد وتلتزم بدفعها عند الطلب.

ثالثا : المؤسسات المالية :

تقوم بكل الأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الأفراد، تعتمد أساسا على رأسمالها والاقتراض من غير مقابل فوائد.

رابعا : البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية :

بإمكان البنوك الأجنبية فتح فروع لها بالجزائر يحكمها قانون الجزائر، ويتعين عليها أن تخصص لفروعها مبلغا مساويا على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب.

خامسا : البنوك المتخصصة :

هي بنوك حديثة النشأة ظهرت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والسكن.

4) العمليات المصرفية :

تقوم المصارف التجارية بمجموعة من المعاملات تتمثل في :

4 – 1 – قبول الودائع: الوديعة هي دين بذمة البنك أي رصيد موجب للمودع، وتصنف الودائع إلى :

أ – الودائع تحت الطلب : هي ودائع يحق للمودعين استردادها متى أرادوا بدون إعلام مُسبق، وعلى المصرف أن يكون جاهزا لتلبية مطالبهم وتتمثل في :

* حساب الصكوك : وهو حساب يستخدم من طرف الأفراد (الموظفين)، ويجب أن يكون رصيده دائنا دائما لا يستطيع أن يحسب أكثر من رصيده الموجب. وهذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد.

* الحساب الجاري : يستخدم الحساب الجاري من طرف رجال الأعمال أو المؤسسات التجارية والصناعية، ويمكن أن يكون سالبا أي قرض من البنك. وفي هذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد.

ب – الودائع لأجل : هي ودائع يودعها أصحابها في المصارف لأجل قصير. يحقق هذا النوع من الودائع للمودع هدفين يتمثل الأول في الحصول على فوائد مقابل توظيف المبلغ، والهدف الثاني يتمثل في إمكانية سحب أي مبلغ في أي وقت.

ج – الودائع الادخارية : هي ودائع يودعها أصحابها في البنوك لأجل طويل مقابل فائدة. وهذا النوع من الودائع لا يحقق للمودع هدف واحد ويتمثل في الحصول على فوائد معتبرة حيث لا حق للمودع سحب أي مبلغ قبل حلول تاريخ الاستحقاق.

4 – 2 – توظيف الأموال :

أ – الائتمان : ويتكون من :

1- اعتماد الصندوق : وتستهدف التمويل المستمر للحساب الجاري مقابل فائدة محددة.
2- القرض بضمان أوراق مالي أو تجارية مقابل فائدة معينة.
3- الخصم : هو تسديد قيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها مقابل خصم جزء من قيمتها.
4- خطابات الضمان : يتعلق الأمر بعقد كتابي يتعهد فيه البنك بكفالة العميل في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث، مقابل عمولة.
5- الاعتماد المستندي : هو تعهد من طرف البنك بتسديد قيمة السلعة المستوردة للمصدر مقابل عمولة.

ب – التوظيف في الاستثمار : تقوم المصارف التجارية توظيف الأموال الفائضة في استثمار طويل عن طريق شراء السندات الحكومية وشراء الأوراق المالية.

ج – التوظيف في إطار الجهاز المصرفي : تقوم المصارف التجارية بتوظيف بعضا من أموالها داخل الجهاز المصرفي نفسه مقابل فائدة.

4 – 3 – معاملات مصرفية أخرى :

بالإضافة إلى المعاملات سابقة الذكر تقوم المصارف التجارية بمعاملات مصرفية أخرى منها :

1- تحصيل قيمة الأوراق التجارية نيابة عن عملائه (مقابل عمولة).
2- تحصيل أرباح الأسهم وفوائد السندات نيابة عن المؤسسات مقابل عمولة.
3- القيام بالتحويلات النقدية بين العملاء مقابل عمولة.
4- القيام بعمليات توظيف وإدارة الأموال نيابة عن العملاء.
5- عرض أسهم وسندات الشركات للاكتتاب العام مقابل عمولة.
6- تأجير الخزائن الحديدية.

الوحدة 04 : التجارة الخارجية

1) تعريف التجارة الخارجية :

التجارة الخارجية تعني مبادلة السلع والخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة.

2) أسباب قيام التجارة الخارجية :

- عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات.
- إن توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها.
- إن تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي وأخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي.
- من مصلحة الدولة أن تتخصص في إنتاج المنتج الذي يتميز بتكاليف نسبية أقلّ وتصدير فائض منه، وتقوم باستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بتكاليف نسبية أعلى. ويقصد بالتكاليف النسبية لإنتاج السلع، تكاليف إنتاج هذه السلعة في بلد منسوبة إلى تكاليفها أو إنتاج سلعة أخرى في بلد آخر.

3) أهمية التجارة الخارجية :

تأتي أهمية التجارة الخارجية من المزايا التي تستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع بلدان أخرى من جهة وصعوبة استحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى.

4) سياسة التجارة الخارجية :

هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة لتنظيم العائد من علاقاتها التجارية مع العالم

الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. ويوجد نوعان رئيسيان للسياسات التجارية الخارجية وهما :

أ – مبدأ حرية التجارة :

يدعو هذا المبدأ إلى إلغاء كافة أشكال القيود على التجارة الخارجية وعدم التمييز في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج وبين السلع المنتجة محليا، وهذا لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية :

1- الاستغلال الأمثل والعقلاني للثروات.
2- انخفاض أسعار مختلف السلع والخدمات.
3- إنعاش التجارة الخارجية بين دول لعالم مما يؤدي إلى زيادة التنافس الدولي.
4- الحدّ من الاحتكار.

ب – مبدأ الحماية :

يدعو هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجار بعضها في النقاط التالية :

- حماية الصناعات المحلية الناشئة.
- حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة.
- زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
- تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

5) ميزان المدفوعات :

أ – تعريف ميزان المدفوعات : هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في دولة ما وغير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.ويقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنا من الناحية المحاسبية. يتكون هذا الميزان من جانبين أحدهما دائن تسجل فيه حقوق الدولة على العالم الخارجي وآخر مدين تسجل فيه التزامات الدولة اتجاه العالم الخارجي.

ب – مكونات ميزان المدفوعات :

1 – الحساب الجاري :ويتكون من ثلاثة عناصر هي :

* ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) : ويتضمن حركة الصادرات من السلع والتي ينتج عنها استلام الأموال من الخارج (معاملات دائنة) والواردات من السلع التي ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج (معاملات مدينة).

* ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات) :ويتضمن حركة الصادرات من الخدمات (معاملات دائنة) والواردات من الخدمات (معاملات مدينة) ومن أمثلة الخدمات : النقل والتأمين والاتصالات....

* ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات دون مقابل) :ويتضمن التحويلات الآتية من الخارج التي تسجل في جانب الدائن، والتحويلات نحو الخارج التي تسجل في الجانب المدين. (قد تكون هذه التحويلات خاصة مثل تحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وقد تكون رسمية مثل المعاشات والعويضات المقدمة من الحكومات).

2 – حساب رأس المال العامل :

1- تغيرات أصول البلد في الخارج وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد.
2- الاستثمارات المباشرة.
3- المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية.

3) حساب الاحتياطات الرسمية :

ويتضمن العناصر التالية :

1- ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب.
2- الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية لدى البلد.
3- حقوق السحب الخاصة.
4- احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي.

ج – توازن ميزان المدفوعات :

يكون ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية لكن هذا التوازن المحاسبي لا يعني بالضرورة توازنا من الناحية الاقتصادية فقد يكون الخلل في أحد عناصر الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري، ومنه يمكن التمييز بين 3 حالات هي :

* حالة التوازن : أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لالتزاماتها تجاه العالم الخارجي وهذا يدل على كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد.

* حالة وجود فائض : أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي وهذا يدل على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي وكذلك يدل على وجود أموال معطلة أي غير مستثمرة.

* حالة وجود عجز : أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أصغر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي. وهي الحالة الأخطر والأكثر شيوعا في العالم وهذا يدل على أن الدولة تستورد سلعا وخدمات أكبر مما تسمح به مواردها.

6) المنظمة العالمية للتجارة :

أ – تعريف المنظمة العالمية للتجارة :

هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تهتم بالقوانين التجارية ما بين الدول وتعتبر منبرا للمفاوضات التجارية الدولية، تأسست هذه المنظمة عام 1995 وقد حلّت محلَّ الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

ب – دور المنظمة العالمية للتجارة :

* تحرير التجارة الدولية :تعمل على ضمان انسياب التجارة الخارجية ومعاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات الخارجية.

* مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول : ويتم ذلك عن طريق إدارة الاتفاقيات الدولية، ومراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية.

* الفصل في النزاعات التجارية الدولية : في حالة حدوث نزاع تجاري بين طرفين (ناتج عن المخالفات أو خرق الاتفاقيات التجارية)

الوحدة 05 : الصرف

1) تعريف الصرف :

يعرف الصرف على أنه مبادلة عملة دولة مقابل عملة دولة أخرى مثل مبادلة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي أو غيره من العملات.

2) أسباب الصرف :

عندما تنشا تعاملات تتطلب استعمال العملات الأجنبية مثل التجارة الخارجية، زيارة الأراضي المقدسة، البعثات التعليمية بالخارج.



3) سوق الصرف :

3 – 1 – تعريف سوق الصرف :

هو السوق التي تتم فيه عملية مبادلة العملات الأجنبية المختلفة ويقصد به أيضا شبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المشاركة في مجال الصرف هي :

- المصدرون، المستوردون، السُيّاح،... الخ.
- سماسرة الصرف الأجنبي.
- البنوك التجارية
- البنك المركزي.

3 – 2 – أنواع سوق الصرف :

- سوق الصرف بين البنوك : هو عبارة عن سوق محلي للصرف الذي يتشكل من مختلف البنوك المحلية التي تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية داخل البلد الواحد.
- السوق العالمي للصرف : هو عبارة عن مختلف مراكز الصرف الأجنبية المنتشرة عبر أرجاء العالم والمرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة مختلف شبكات الاتصال الحديثة وهذه المراكز تعتبر بمثابة سوق عالمي واحد للصرف وأهم هذه المراكز نجد مركز نيويورك، لندن، زيوريخ، طوكيو، فرانكفورت، هونغ كونغ،...

4) سعر (معدل) الصرف :

يعرف سعر الصرف بأنه سعر إحدى العملتين بدلالة أخرى وبمعنى آخر هو عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة من عملة أخرى مثلا صرف الدولار الأمريكي الواحد يساوي 70 دج

5) أنظمة الصرف :

لا يوجد نظام صرف واحد يناسب جميع الدول ويتماشى مع مختلف الظروف ولذلك يوجد نوعان من أنظمة الصرف.

5 – 1 – نظام الصرف الثابت : تتدخل السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة (التي تعقد بها معظم صفقات هذا البلد) أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم ويطلق عليها مصطلح" سلة العملات " .

5 – 2 – نظام الصرف المرن (المتغير) : تتحدد قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب عليها دون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف.

6) سياسة سعر الصرف :

هو مجموعة إجراءات وتدابير ووسائل تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة.

6 – 1 – أهداف سياسة الصرف :

1- تنمية الصناعات المحلية.
2- تشجيع الصادرات.
3- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
4- التحكم في الواردات.
5- معالجة التضخم.

6 – 2 – وسائل سياسة الصرف :

- تعديل سعر الصرف : هو رفع أو خفض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، ففي حالة تخفيض تزداد الصادرات نحو الخارج وتنخفض الواردات وهذا ما يشجع قيام الصناعات المحلية وتنميتها. وفي حالة رفع قيمة

العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية تصبح أسعار الواردات منخفضة مما يؤدي إلى زيادتها .

- استخدام احتياطات الصرف :هي مجموعة من العملات الأجنبية في بلد ما بحوزة السلطة النقدية والتي تقوم باستخدامها عند التدخل في سوق الصرف. ففي حالة انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف طالبة شراء العملة الوطنية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية الموجودة بحوزتها، الأمر الذي يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة الوطنية. والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية.

- مراقبة الصرف : يقصد مجموعة القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بغية الحدّ من خروج رؤوس الأموال والمحافظة على استقرار سعر الصرف العملة الوطنية وبالتالي عمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية للحدّ من خروج رؤوس الأموال.

الوحدة 06 : البطالة

1) تعريف البطالة :

حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن البطال هو كل شخص يقدر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

من التعريف السابق نستنتج أن هناك عدد من الصفات يجب أن تتوفر في الفرد حتى يعتبر بطالا ومن هذه الصفات هي :

- لا يعمل. –قادرا على العمل. – يرغب في العمل. – يبحث عن عمل. – أن يقبل العمل عند مستوى الأجر السائد. – لم يجد العمل الملائم.

2) أسباب البطالة :

- التباين المستمر والمتنامي بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.
- قلة الاستثمارات التي يؤدي إلى عدم فتح مناصب شغل كافية لمواجهة عرض العمل المتزايد.
- حالات الكساد(عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها) تؤدي إلى غلق بعض المصانع وتسريح العمال.
- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى تسريح عدد من العمال الذين لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات المؤسسة.
- التطور التقني يؤدي إلى زيادة استخدام الآلات بكثافة عوضا من العمال الأمر الذي يؤدي إلى الاستغناء عن بعضهم.
- فشل بعض السياسات التنموية المُنتهجة.
- تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمار.

3) أنواع البطالة :

1– البطالة الدورية : يمر النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق بفترات صعود وهبوط بصفة دورية وتسمى فترة الصعود بمرحلة الانتعاش (الرواج) وتسمى فترة الهبوط بمرحلة الانكماش (الكساد) ويُطلق على المرحلتين معا مصطلح " الدورة الاقتصادية ".

2 – البطالة الاحتكاكية :تظهر البطالة الاحتكاكية خلال فترة تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة والسبب لذلك يرجع إلى نقص المعلومات المتعلقة بعرض العمل عليه خلال نفس الفترة.

3 – البطالة الهيكلية :تظهر البطالة الهيكلية نتيجة للتغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني والتي تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة وبين المؤهلات وخبرات الباحثين عن العمل، هذه التغيرات الهيكلية قد ترجع إلى التغير في هيكل الطلب على بعض المنتجات أو التغير الهيكلي في سوق العمل أو التغير في التكنولوجيا المستخدمة.

4 – البطالة الفنية (التقنية) : تظهر البطالة الفنية نتيجة لتعطل سيرة الإنتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات والتذبذب في التموين بالمواد الأولية،... الخ.

5 – البطالة الجزئية : في بعض الأحيان تقدم المؤسسة لسبب ما على تخفيض الإنتاج بصفة مؤقتة فتقوم بتخفيض عدد ساعات العمل لكل عامل مقابل تخفيض نسبة من الأجر.

4) آثار البطالة :

1 – الآثار الاقتصادية :

-ضعف الإنتاج : يؤدي تسريح عدد من العمال إلى انخفاض في حجم الإنتاج .

– ضعف الاستهلاك :تؤدي البطالة إلى ضعف القدرة الشرائية للبطالين وكلما زادت البطالة كلما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني.

2 – الآثار الاجتماعية :

- تفشي الآفات الاجتماعية :تؤدي البطالة إلى ظهور فئة من الناس عديمي الدخل الأمر الذي يؤدي إلى فقرهم وتفشي ظاهرة السرقة والإنحلال الخلقي والمتاجرة بالممنوعات.

- الهجرة :وكنتيجة للبطالة والفقر يقوم البعض بالهجرة إلى الخارج بغية العمل بشروط ولو غير لائقة.

3 – الآثار السياسية :

وكنتيجة للبطالة يقوم البطالون والمُهدّدون بالتسريح من العمل بالاحتجاجات والمظاهرات للمطالبة بتحسين وضعيتهم.

5) إجراءات التخفيف من البطالة :

- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية عن طريق منحهم بعض الامتيازات المادية والمالية لحثهم على فتح مناصب شغل جديدة.
- إتباع سياسة تخفيض ساعات العمل (مع المحافظة على نفس الأجر وتشجيع التقاعد المسبق)
- إنشاء صندوق التأمين على البطالة.

الوحدة 07 : التضخم

1 – تعريف التضخم :

يعرف بأنه حركة صعودية للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض.

من التعريف نلاحظ أنه يجب توفر عناصر معينة حتى يقال أن هناك تضخم ومن بين هذه العناصر ما يلي :

- أن يكون هذا الارتفاع ذاتيا بمعنى أن لا يكون ناتجا عن ظرف طارئ.
- وجود ارتفاع مستمر للأسعار أي لا يكون هذا الارتفاع وقتيا.
- وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي أي أن الطلب على مختلف السلع والخدمات أكبر مما هو معروض منها.

2 – أنواع التضخم :

2 – 1 – التضخم الظاهر (الطليق) :يظهر أثره جِليّاً في ارتفاع الأسعار وينعكس ذلك في ارتفاع الأجور وغيرها من النفقات

2 – 2 – التضخم المكبوت : هو تضخم خفيّ وتكون الأسعار غير مرتفعة بسبب تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع والخدمات بصفة إدارية الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء بعض السلع وظهور ما يسمى بالسوق السوداء التي تتميز بوجود السلع المفقودة بأسعار مرتفعة.

3 – التضخم الكامن : يظهر التضخم الكامن عندما تكون هناك زيادة كبيرة غير طبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي ويحدث هذا عندما تلجأ الدولة إلى تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد ولا يجوز له أن يشتري أكثر من هذه الكمية وينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب.

2 – 4 – التضخم الجامح : هو أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضررا بالاقتصاد الوطني ويتميز بارتفاع معدلاته تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق وفي هذه الحالة يتم طبع المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي.

5 – التضخم الزاحف : هو أقل أنواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني حيث يتسم بارتفاع الأسعار بمعادلات بطيئة.

3 – أسباب التضخم :

- تضخم ناشئ عن التكاليف :ينشأ بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلا ل في المؤسسات الاقتصادية كرفع الأجور ومرتبات العاملين.
- تضخم ناشئ عن الطلب :ينشأ عن زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- تضخم ناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني :إن الإفراط في إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الإقتصاد الوطني يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة في السوق والكمية المعروضة من السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلىارتفاع الأسعار.

4) آثار التضخم :

4 – 1 – الآثار الاقتصادية :

1-انخفاض قيمة العملة:يزداد ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة ومستمرة مما يؤدي إلىالانخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية وبالتالي انخفاض قدرتها الشرائية.

2- انخفاض معدل الفائدة :حيث يكونعرض النقود أكبر من الطلب عليها مما يؤدي بسعر الفائدة إلى الانخفاض.

3- انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك : تفقد النقود إحدى وظائفها الأساسية وهي كونها مخزنا للقيمة فارتفاع الأسعار وانخفاض سعر الفائدة والخوف من المستقبل كلها عوامل تعمل على تخفيض الميل للادخار وزيادة الميل للاستهلاك.

4- انخفاضالإنتاج :بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة يقل الطلب على المنتجات المحلية الأمر الذي يؤدي بالمنتجين المحليين إلى تخفيض حجم الإنتاج.

6- محدودية الاستثمارات : تقل الاستثمارات بسبب ارتفاع التكاليف بصفة عامة و الأجور بصفة خاصة.

4 – 2 – الآثار الاجتماعية :

- إرتفاع نسبة البطالة : كلمايقوم المنتجون المحليون بتخفيض الإنتاج فإنهم يقومونبتسريحعدد من العمال
- إرتفاع معدل الفقر : بفعل البطالة والارتفاع المستمر للأسعار.
- على أصحاب الدخل الثابت والمحدود : هم أكثر المتضررين وحتى لو تغيرت أجورهم فإنها تتغير ببطئ شديد و بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار.
- ظهور الآفات الاجتماعية :مثل تفشي الرشوة و الفساد الإداري والكسب غير المشروع،... الخ.

5) وسائل معالجة التضخم :

– 1 – سياسة تجميد الأجور ومراقبة الأسعار :

للحدّ من هذه الظاهرة تعمل الدولة بالاشتراك مع النقابات وأرباب العمل على تجميد الأجور لفترة زمنية معينة هذا وتعمل الدولة على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية

– 2 – مراقبة الإصدار النقدي يقوم البنك المركزي بوضع سياسة نقدية لمجابهة التضخم منها

-1 رفع سعر إعادة الخصم : برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثيرعلى القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

-2 رفع سعر الفائدة :لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية

-3 رفع نسبة الاحتياطي القانوني :أجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية.

-4سياسة السوق المفتوحة : بيع الأوراق المالية و ذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق.

3 – تحقيق التوازن في الميزانية العامة :

-1 تخفيض الانفاق الحكومي :يؤدي إلىزيادة الطلب الكلي وزيادة النقود المتداولة في السوق وبالتالي تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي و كمية النقود المتداولة .

-2 زيادة الضرائب على السلع الكمالية : تؤدي إلى زيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة و تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة

-3 اللجوء إلى القرض العام : تؤدي إلى زيادة إيرادات الميزانية وسحب كمية النقود المتداول

الوحدة 08 : القيادة

1) تعريف القيادة :

هي القدرة على التأثير على المرؤوسين لتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف المنظمة، وحتى يكون هناك قيادة يجب توفر 3 عناصر أساسية :

- وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه.
- وجود قائد يتصف بقدرات ومهارات عالية.
- وجود أفراد مطالبين بتحقيق هذا الهدف من خلال تأثير القائد عليهم.

2 – أساليب القيادة :

– 1 – القيادة الفردية : وهي تلك التي يحتكر فيها القائد السلطة حيث يقوم باتخاذ قراراته دون استشارة مرؤوسيه (الاستبداد بالسلطة).

القيادة الديمقراطية : وهي تلك التي يشرك فيها القائد مرؤوسيه في اتخاذ قراراته وذلك عن طريق الاستماع إلى آرائهم واقتراحاتهم وتشجيع الاتصال وتبادل المعلومات.

– 2 – القيادة البيروقراطية : وهي تلك التي يحتكر فيها الإداريون السلطة، ويغلب على هذا الأسلوب من القيادة الرغبة الشديدة إلى الالتجاء إلى الطرق الرسمية في الإدارة من أجل تنفيذ التعليمات.

– 3 – القيادة التكنوقراطية : وهي تلك التي تسند فيها مهمة القيادة إلى الخبراء للاستفادة من خبراتهم لأنه يفترض أن يملك التكنوقراطي المعرفة أكثر من غيره والتي تعتبر مفتاح الحلول في كثير من الأمور.

3) العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القيادة :

– 1 – المواصفات الشخصية للقائد : تلعب دورا أساسيا في تحديد أسلوب القيادة المتبع.

– 2 – عوامل تخص المرؤوسين : للأفراد تأثير كبير على طبيعة أسلوب القيادة المتبع. فمثلا عندما تكون مجموعة العمل غير متجانسة أو قليلة الخبرة فإن القيادة الفردية هي التي تحقق أفضل النتائج.

– 3 – عوامل البيئة : يلعب كل من الزمان والمكان دورا هاما في تحديد طبيعة أسلوب القيادة المتبع ، ففي حالة وقوع حادث فمن الأفضل استخدام أسلوب القيادة الفردية لأن الوقت لا يسمح بإجراء مشاورات ومناقشات وعندما نكون بصدد منظمة لها فروع في مختلف أنحاء الوطن فإن أسلوب القيادة الفردية لا يكون هو الأفضل حتما.

4) الدافعية : (التحفيز) :

– 1 – تعريف :

هي تشجيع الأفراد وتحفيزهم واستنهاض هممهم لدفعهم للعمل أكثر وكسب إصرارهم من أجل تحقيق أهداف

المنظمة بأقصى درجة من الكفاءة. هذه العملية تبدأ بالتأثير الخارجي على الفرد عن طريق رفع أجره مثلا، إلى أن نجاح هذه العملية يتوقف على جملة من العوامل الداخلية تتعلق بوضعية الفرد ونفسيته.

– 2 – العوامل المؤثرة في الدافعية :

-العوامل التنظيمية : وتتمثل في الأوامر والتوجيهات التي تصدر من طرف القيادة اتجاه المرؤوسين والتي يجب أن تتصف بالدقة والوضوح حيث يجب أن تكون هذه الأوامر والتوجيهات ضمن منطقة القبول حتى يتم تنفيذها دون أي اعتراض أو مقاطعة.

- العوامل الاجتماعية : إن المرؤوس باعتباره فردا من في المجتمع فهو يتأثر بمحيطه الاجتماعي في السكن وفي المدرسة وفي العمل أو بأي رابطة أخرى تولد له الإحساس بالانتماء للجماعة. ويكون هذا الانتماء مصدرا رئيسيا في الكثير من معتقداته واتجاهاته وفي كثير منالأحيان يبلغ تأثير الجماعة وسلوك أفرادها درجة يشعر عندها الفرد بأن استمراره كعضو مقبول في الجماعة أهم عنده من الحفاظ على وظيفته.

- العوامل النفسية : أن الأحاسيس والتوقعات والمخاوف،... الخ تعلب دورا هاما في توجيه سلوك الأفراد لذا على القيادة أن تدرس ردود فعل المرؤوسين المتوقعة اتجاه كل ما هي بصدد توجيهه إليهم من أوامر وتعليمات. وعند إصدار الأوامر يتم التركيز على العوامل المشجعة للمرؤوسين على قبولها. وفي حالة ردود الفعل المعيقة يعمل القائد على علاجها والتصدي لها.

3 – نظريات الحاجات الدفاعية (التحفيزية) :

هناك عدد من النظريات المتعلقة بالحاجات التحفيزية وسنقتصر على نظريتيّ تدرج الحاجات وذات العاملين :

*** نظرية ذات العاملين :** قام (هرزبرغ) بتصنيف الحاجات الدافعية إلى عاملين اثنين لذا سميت ذات العاملين، العامل الأول عامل الصحة والعامل الثاني عامل التحفيز.

يقصد بعامل الصحة مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة فإن ذلك يؤدي إلى الرضا المرؤوسين ولكن لا يؤدي إلى تحفيزهم.

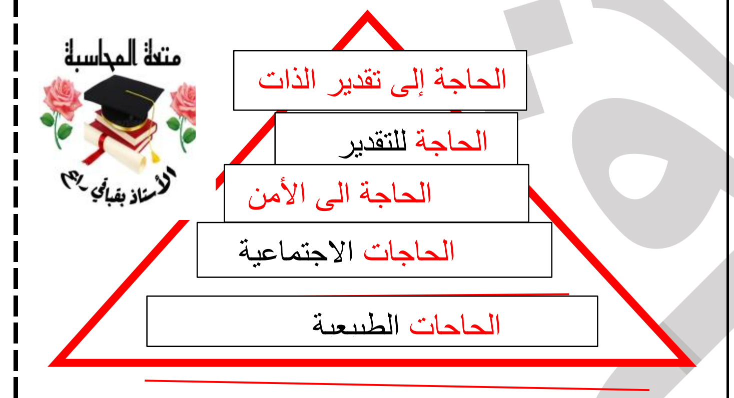
أما في حالة عدم الصحة أي إذا لم تتوفر هذه العناصر بالكيفية الملائمة فإن ذلك يؤدي إلى التذمر المرؤوسين وعدم رضاهم، ومن هذه العناصر نذكر ضمان العمل والمرتبة وظروف العمل،... الخ ويقصد بعامل التحفيز مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة تؤدي إلى تشجيع المرؤوسين وتحفيزهم ودفعهم للعمل أكثر. ومن هذه العناصر نذكر : الاعتراف والتقدير والترقية والمسؤولية،... الخ .

*** نظرية تدرج الحاجات :** قام (ماسلو) بتصنيف حاجات الإنسان إلى 5 أصناف وقام بوضعها على شكل هرمي كما هو موضح في الشكل.

ويرى ماسلو أن إشباع صنف من الحاجات يفقد مفعوله كحافز لسلوك الصنف من الحاجات الذي يعلوه مباشرة.

الشكل

1- فالحاجات الطبيعية : مثل الطعام، واللباس والمسكن، والنوم.
2- والحاجات الاجتماعية : مثل الصداقة والانتماء.
3- والحاجة إلى الأمن : أي الحماية.
4- الحاجة إلى التقدير : أي شعور الفرد بتقدير الآخرين.
5- الحاجة إلى تقدير الذات : أي تحقيق المنجزات.



الوحدة 09 : الاتصال

1) تعريف الاتصال :

هو عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف بتحويل أفكار ومعلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الآخر. يتوقف نجاح أي مؤسسة على مقدرة المسير على تفهم المرؤوسين وعلى مقدرة المرؤوسين على تفهم المسير حيث أن المسير الناجح لابد أن يكون ماهرا في الاتصال.

2) أشكال الاتصال :

1 – الاتصال الرسمي : وهو الاتصال الذي يتم عبر القنوات والمسارات الرسمية التي تحددها القواعد المؤسسة وللاتصال الرسمي 3 اتجاهات هي :

- **الاتصال النازل** :وهو الاتصال الذي يتجه من المدراء (المسيرين) إلى مرؤوسيهم ويتضمن الأوامر والقرارات والتعليمات و خطط العمل.
- **الاتصال الصاعد** :وهو الاتصال الذي يتجه من المرؤوسين إلى رؤسائهم ويتضمن عادة التقارير و الاقتراحات الرد و الإجابات الشكاوى و التظلمات.
- **الاتصال الأفقي** : وهو الاتصال الذي يتم بين موظفي نفس المستوى الإداري الواحد ويتضمن تنسيق الأنشطة و حلّ المشكلات و تبادل المعلومات.

2 – **الاتصال غير الرسمي** : وهو الاتصال الذي يتم عبر قنوات ومسارات غير رسمية ويمكن أن يكون أحد معوقات العمل داخل المنظمة مثل الإشاعات.

3) مكونات عملية الاتصال :

ــ **الرسالة** : هي عبارة عن تحويل الأفكار والمعلومات إلى مجموعة من الرموز ذات معاني مشتركة بيت المرسل والمستقبل مثل الكلمات والحركات الأصوات و الحروف.

قناة الاتصال : ويقصد بها الوسيلة التي تستعمل في نقل الرسالة وتأخذ هذه معاني مشتركة بين المرسل والمستقبل لتحقيق هدف معين مثلاالكلمات والحركات الأصوات و الحروف.

- **المرسل** : هو شخص لديه مجموعة من الأفكار والمعلومات يريد إرسالها لطرف آخر وهو المسؤول عن إعادة توجيه المعلومات والأفكار.
- **المستقبل** : وهو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات والأفكار.
- **الاستجابة (الرد)** : بعد تلقي المستقبل للرسالة الموجهة إليه يقوم بالرد عليها وهنا يتحول المستقبل إلى مرسل آخر.

4) أغراض الاتصال :

إن الاتصال وسيلة يستخدمها مختلف أفراد المؤسسة لتسيير نشاط مؤسستهم بغرض تحقيق أهدافها معينة فمثلا يقوم المسير بالاتصال بالمرؤوسين لإصدار التعليمات والأوامر بغرض تنفيذها وضمان وصول التعليمات للمعنيين بالأمر بالشكل السليم في الوقت المناسب، ولمتابعة تنفيذ التعليمات وعملية التقويم ، يجب أن يتم الاتصال في مختلف الاتجاهات (النازل والصاعد و الأفقي).

5) معوقات الاتصال :

حتى تكون عملية الاتصال ناجحة وذات فعالية يجب أن تخلو من كل المعوقات سواء تلك المتعلقة بالمرسل أو بالمستقبل أو بعملية الإرسال ذاتها.

- **الأخطاء المتعلقة بالرسالة** : مثل الغموض الناتج عن أخطاء لغوية أو أخطاء في الترجمة أو فقد جزء من محتوياتها.....
- **الأخطاء المتعلقة بقناة الاتصال** : الخطأ في اختيار وسيلة الاتصال المناسبة يجب أن تكون ملائمة لمحتوى الرسالة، ولطبيعة الشخص المستقبل لها ولزمن الاتصال.
- **المعوقات المتعلقة بالمرسل** : قد يقع المرسل في عدة أخطاء عندما يريد الاتصال بالآخرين ففي بعض الأحيان يعتقد المرسل أن الآخرين يفهمون المعلومات كما يفهمها هو. ويعتقد كذلك أن حالته الانفعالية وميوله وقيمه ومعتقداته لا تؤثر في شكل المعلومات والأفكار التي لديه.
- **المعوقات المتعلقة بالمستقبل** : يقع المستقبل في نفس الأخطاء التي يقع فيها المرسل.
- **المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال** : ويتعلق الأمر هنا بالأخطاء التي تقع في الرسالة ذاتها أو في قناة الاتصال.

الوحدة 10 : الرقابة

1) مراحل الرقابة :

1 – مرحلة تحديد المعايير الرقابية : هي المرحلة الأولى للقيام بعملية الرقابة، يتم تحديد المعايير الرقابية المناسبة والمقصود بالمعيار الرقابي هو رقم مقياس للجودة أو مستوى الأداء تستخدمه المنظمة لقياس النتائج المحققة. هذا المعيار قد يكون في شكل كمي أو وصفي ويكون محددا مسبقا في خطة المنظمة مثل كمية الإنتاج، جودة الإنتاج،حجم المبيعات، ، مستوى أداء الموظفين.

2 – مرحلة قياس الأداء :وهي المرحلة الثانية من مراحل عملية الرقابة وفيها يتم قياس الأداء الفعلي أي الأداء المنجز من طرف المنظمة مثل قياس كمية الإنتاج المنجزة وعدد الغيابات.

3 – مرحلة المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط : وهي مرحلة تلي مرحلة قياس الأداء وفيها يتم عملية المقارنة بين الأداء المنجز من المعايير المحددة مسبقا حيث نسجل ثلاث حالات :

- **الحالة الأولى** :عدم وجود انحرافات أي توافق بين الأداء الفعلي والأداء المعياري.
- **الحالة الثانية** :وجود انحرافا تموجبة أي أن الأداء المنجز يفوق الأداء المعياري و هذا يدل أن الأداء جيد.
- **الحالة الثالثة** : وجود انحرافات سالبة أي أن الأداء المنجز أقل من الأداء المخطط وهذا يدل أن الأداء سيئ.

4ـ مرحلة تحليل أسباب الانحرافات واتخاذ القرارات وهي المرحلة الأخيرة من مراحل عملية الرقابة وفيها يتم تحليل أسباب وجود الانحرافات سواء كانت موجبة أو سالبة لاتخاذ القرارات المناسبة لكل حالة.

2) خصائص الرقابة الفعالة :

1- أن تكون المعلومات المقدمة خالية من الأخطاء.
2- أن تكون المعلومات المقدمة واضحة ودقيقة و خالية من التعقيدات لاتخاذ القرار في أسرع وقت ممكن.
3- أن تكون عملية الرقابة مرنة بحيث يمكن تعديلها إذا تغيرت بعض الظروف.
4- أن يتصف نظام الرقابة بالاقتصاد في التكاليف.
5- السرعة في تداول المعلومات وانتقالها بين مختلف المستويات.
6- يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب لأن أي تأخير يفقد المعلومات قيمتها ويضيع المنظمة فرصة استغلالها في الوقت المناسب فمثلا لو ظهر عيب في بعض المنتجات أثناء عملية الإنتاج ولم يتم إعلام مسؤول الإنتاج حالا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كمية المنتجات المعينة.

3) أنواع الرقابة :

3 – 1 – الرقابة المسبقة : يتم هذا النوع من الرقابة قبل الشروع في إنجاز أي نشاط يتعلق بالمؤسسة والغرض من ذلك هو العمل على تفادي وقوع المشاكل والعراقيل قبل حدوثها.

3 – 2 – الرقابة أثناء التنفيذ : يتمهذا النوع من الرقابةأثناء مرحلة التنفيذ، أي إنجاز مختلف أنشطة المؤسسة والهدف من وراء ذلك هو متابعة حسن التنفيذ للأنشطة والقيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها المناسب في حالة حدوث خطأ أي خلل.

3 – 3 - الرقابة اللاحقة : يتم هذا النوع من الرقابةبعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ ويتم ذلك عن طريق جمع المعلومات التي تتعلق بالأداء الفعلي لمختلف أنشطة المؤسسة ومقارنتها بما كان مخطط لها، والهدف من ذلك هو التأكد من حسن سير الاداء.

4) أساليب الرقابة :

4 – 1 – الرقابة التقليدية : وتنقسم إلى :

- **الملاحظة الشخصية :** للملاحظة الشخصية أهمية في عملية الرقابة لا يمكن تجاهلها من طرف المشرفين المباشرين.
- **التقارير :** حتى تكون التقارير أكثر فاعلية يجب أن تكتب بدقة ووضوح، ويقوم بكتابتها موظفون متخصصون في الرقابة.
- **الميزانية التقديرية :** هي تعبير رقمي عن الأهداف والنتائج المتوقعة للمؤسسة وبهذه الصفة فإنها تعتبر من بين الأدوات الكثيرة الاستعمال في عملية الرقابة حيث تتم عملية الرقابة عن طريق المقارنة بين ما تمّ إنجازه فعلا وبين ما هو مسجل في الميزانية التقديرية.
- **نقطة التعادل :** تعبر عن حجم المبيعات التي تكون عنده الإيرادات الكليةمساويةللتكاليف الكلية. فعند المستوى الأقل لحجم المبيعات تحقق المؤسسةخسارة، وعند المستوى الأكبر لحجم المبيعات تحقق المؤسسةربحا ومن هنا تظهر أهمية نقطة التعادل كأداة فعالة في عملية الرقابة.
- **النسب المالية :** تستخدم في قياس الأداء والمراقبة في المؤسسة ومن أهم هذه النسب نسب الهيكلية ونسب السيولة والنشاط ونسب المردودية.

4 – 2 – الرقابة المتخصصة : يقصد بها تلك الرقابة التي تعتمد في أساليبها على استخدام طرق بحوث العمليات مثل طريقة (بيرت)

الوحدة 11 : وظيفة التمويل

1) تعريف وظيفة التمويل :

تعمل وظيفة التمويل على احتفاظ المؤسسة بشكل دائم بأموال كافية تجعلها قادرة على مقابلة التزاماتها عند حلول المواعيد أي الحصول على الاحتياجات المالية من مختلف المصادر وهذه المصادر قد تكون دائمة أو مؤقتة كما قد تكون مملوكة أو مقترضة.

2) المهام الأساسية لوظيفة التمويل :

2 – 1 – تحديد احتياجات المؤسسة لرؤوس الأموال :

يمكن تقسيم العمليات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية إلى عمليات تتعلق بالاستغلال وأخرى بالاستثمار فعمليات الاستغلال تتضمن احتياجات المؤسسة من المواد واللوازم أما عمليات الاستثمار فتشمل الاستثمارات المادة (الآلات والمباني) والاستثمارات غير المادية (براءات اختراع وحقوق النشر والتأليف) والاستثمارات في الأموال المالية (أسهم وسندات) كل هذه تتطلب رؤوس أموال لتمويلها ومن هنا تأتي وظيفة التمويل في تحديد الاحتياجات كل

عملية من هذه العمليات من رؤوس الأموال اللازمة والعمل على تأمينها.

2 – 2 – إعداد برنامج التمويل : يجب أن يتضمن العناصر التالية :

- تحديد المبالغ اللازمة لتمويل كل عملية.
- تحديد تاريخ الشروع في إنجاز العملية.
- تحديد مدة إنجاز العملية.
- تحديد مصادر التمويل المناسبة لكل عملية.

2 – 3 – تنظيم الميزانية : هي مجموع المبالغ التي يمكن التصرف فيها خلال دورة الاستغلال أي صافي مجموع المبالغ السائلة الموجودة في البنك والصندوق بعد طرح الديون قصيرة الأجل. ويتمثل تنظيم الخزينة في توقع النفقات أي مدفوعات المؤسسة المحتملة وتوقع الإيرادات أي مقبوضات المؤسسة المحتملة هذه التوقعات لا تكون على أساس سنوي بل على أساس شهري او أسبوعي.

2 – 4 – تسيير رؤوس الأموال المتاحة : تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق التوازن الدائم بين رؤوس الأموال المتاحة وبين استخداماتها فالاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة أكبر مما ه مطلوب يؤدي إلى تجميد رؤوس الأموال المتاحة للمؤسسة مما يحرمها من إمكانية تحقيق ربح إضافي اما في حالة الاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة أقل مما هو مطلوب فإن ذلك يؤدي إلى عرقلة أو توقف بعض أنشطة المؤسسة مما يعرضها إلى الإخلال بالتزاماتها تجاه الغير.

3) مصادر تمويل المؤسسة :

3 – 1 – التمويل الذاتي : وهو استخدام الموارد المالية الذاتية للمؤسسة من أجل تمويل مختلف عملياتها وهي تتكون من :

- الاحتياطات : هي عبارة عن جزء تقتطعه المؤسسة من الأرباح غير الموزعة، وهي تشمل الاحتياطات القانونية واحتياطات أخرى تختلف باختلاف المؤسسة.
- المؤونات : هي عبارة عن مبالغ تضعها المؤسسة في حساب خاص بهدف مجابهة الأعباء والخسائر المحتملة في المستقبل.
- الاهتلاكات : وهي عبارة عن مبالغ سنوية تشعها المؤسسة وتضعها في حساب خاص بهدف تعويض ما اهتلك من أصول ثابتة من أجل المحافظة على نفس الطاقة الإنتاجية الحالية.

وأيضا يعمل التمويل الذاتي على تأمين مصدر دوري ومنظم للتمويل والحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة.

3 – 2 – التمويل الخارجي : وهي المبالغ التي تأتي من خارج المؤسسة بهدف تمويل مختلف عمليات المؤسسة ويشمل على :

- زيادة رأس المال : وذلك عن طريق طرح أسهم جديدة للبيع في حالة شركات الأموال وفي حالة شركة الأشخاص فتكون زيادة رأس المال المؤسسة عن طريق زيادة حصص الشركاء أو إدخال شركاء جدد.
- القروض بمختلف آجالها القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- الإعانات وهي مبالغ تتلقاها المؤسسة من الدولة ولا تقوم بإرجاعها والهدف منها وهو تشجيع المؤسسات على إنتاج منتوج معين.

4) عمليات تمويل المؤسسة الاقتصادية :

4 – 1 – التمويل قصير المدى (الآجل) :

تلجأ المؤسسة للتمويل قصير الأجل من أجل تمويل العمليات الجارية مثل العمليات التجارية وعمليات الاستغلال ويمكن التمييز بين صنفين من التمويل قصير الأجل :

- الائتمان المصرفي : يعتبر أهم مصدر التمويل قصير الأجل وهو عبارة عن قروض قصيرة الأجل تقترض من المصارف التجارية.
- الائتمان التجاري : وهو ائتمان ينشأ عندما تقوم المؤسسة بشراء مواد ولوازم أو بضائع على الحساب (الدافع المؤجل).

4 – 2 – التمويل المتوسط والطويل المدى (عمليات الاستثمار) :

تلجأ المؤسسة للتمويل المتوسط الجل من أجل تمويل مختلف عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسة من اقتناء الآلات والتجهيزات... ويمكن لهذا النوع من التمويل أن يتم عن طريق السندات والقروض المتوسطة وطويلة الأجل.